سيولة السوق ترتفع 8.1 بالمئة إلى 33.37 مليون دينار

مؤشرات البورصة تتراجع عند الإغلاق.. والسوق الرئيسي يخالف الاتجاه

تراجعت بورصة الكويت في ختام جلسة أمس الأربعاء، حيث هبط مؤشرها العام 0.03 بالمئة، وانخفض السوق الأول 0.05 بالمئة ، وتراجع «رئيسي 50» بنسبة 0.03 بالمئة ، بينما خالف مؤشر السوق الرئيسي الاتجاه وارتفع بنحو طفيف قدره 0.01 بالمئة. وتباينت حركة التداولات امس، حيث ارتفعت سيولة السوق 8.1 بالمئة إلى 33.37 مليون دينار مقابل 30.87 مليون دينار بالأمس، فيما تراجعت أحجام التداول 10.1 بالمئة إلى 290.85 مليون سهم مقابل 346.68 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات انخفاضاً امس بصدارة السلع الاستهلاكية الذي تراجع بنسبة 2.75 بالمئة ، بينما ارتفع 4 قطاعات أخرى يتصدرها التأمين بنمو نسبته 0.84 بالمئة.

وجاء سهم «أرزان» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 9.86 بالمئة ، فيما تصدر سهم «المستثمرون» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنسبة كبيرة بلغت 36.36 بالمئة.

وحقق سهم «الكويت الوطني» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 4.34 مليون دينار مُرتفعاً 0.71 بالمئة، بينما تصدر سهم «أرزان» نشاط الكميات بتداول 32.78 مليون سهم من خلال تنفيذ 1192 صفقة.

135.7 مليون دينار قيمة تمويلات «الصندوق الوطني» لنحو 800 مشروع

كشف تقرير لديوان المحاسبة الكويتي أن إجمالي المشاريع الممولة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2016 حتى أكتوبر 2019 (أي نحو 4 سنوات) بلغ 135.7 مليون دينار لنحو 800 مشروع. وأشار التقرير، إلى أن الرسوم الإدارية المتوقع تحصيلها على تلك العقود تبلغ 7 ملايين دينار.

وذكر أن إجمالي قيمة المبالغ المالية المحولة للمشاريع الممولة المذكورة بلغ 112 مليون دينار، فيما بلغت المبالغ المالية المحصلة من المبادرين حتى أكتوبر 2019 نحو 2.6 مليون دينار متضمنة قيمة الرسوم الإدارية البالغة نحو 153 ألف دينار الذي يعبر عن قيمة الإيراد الفعلي الذي تم تحصيله من قبل الصندوق بنسبة 2 بالمئة من إجمالي الرسوم المتوقع تحصيلها.

وأظهر التقرير عدم تطابق إجمالي الدين المستحق من المبادرين المقدر بقيمة 142.7 مليون دينار مع مجموع إجمالي قيمة عقود التمويل وإجمالي الرسوم الإدارية، حيث زاد عنه بنحو 150 ألف دينار، إثر عدم وجود نظام آلي موحد لحفظ بيانات المشاريع والاعتماد على إدخال البيانات يدوياً عبر برنامج (الإكسيل) الذي تزيد معه نسبة الخطأ في ظل التغيير المستمر على بيانات المشاريع.

وقال التقرير إن أعداد المشاريع المقبولة من الصندوق بلغت 1066 مشروعاً خلال الفترة من أبريل 2017 حتى شهر أكتوبر 2019، وذلك بمتوسط 355 مشروعاً مقبولاً سنوياً، حيث مثلت المشاريع الناشئة ما نسبته 83 بالمئة من إجمالي أعداد المشاريع المقبولة سنوياً، وقد بلغ متوسط عدد المشاريع القائمة المقبولة سنوياً 54 مشروعاً، بينما بلغ متوسط عدد المشاريع الناشئة المقبولة سنوياً 301 مشروع.

ووفقاً للتقرير، فإن عدد المشاريع المقبولة من «صندوق المشاريع» خلال السنة المالية 2019/2020 بلغ 193 مشروعاً وذلك بانخفاض بلغ 63 بالمئة عن المشاريع المقبولة في السنة المالية 2018/2019 والبالغة 523 مشروعاً.

وذكر التقرير أن إجمالي عدد المشاريع الصغيرة المقبولة للفترة من أبريل 2017 حتى أكتوبر 2019 بلغ 750 مشروعاً بنسبة 70 بالمئة من إجمالي عدد المشاريع المقبولة، بينما بلغ إجمالي عدد المشاريع المتوسطة للفترة نفسها 316 مشروعاً، مما يشير إلى أن نشاط الصندوق يتركز في المشروعات الصغيرة.

وأوضح أن إجمالي عدد المشاريع الصغيرة المقبولة ارتفع بنسبة 54 بالمئة في السنة المالية 2018/2019 في حين انخفضت بما نسبته 31 بالمئة في عام 2019/2020 بالمقارنة بالسنة المالية 2017/2018، بينما تذبذب عدد المشاريع المتوسطة المقبولة، حيث ارتفعت بنسبة 40 بالمئة في عام 2018/2019 ثم انخفضت بنسبة 72 بالمئة في عام 2019/2020.

وفي تحليل لنشاط المشاريع المقبولة من صندوق المشاريع أظهر التقرير أن إجمالي عدد المشاريع الممولة البالغة 1066 مشروعاً توزعت على المشاريع التجارية بواقع 436 مشروعاً ونحو 440 مشروعاً خدماتياً و129 مشروعاً صناعياً ونحو 42 مشروعاً حرفياً و19 مشروعاً زراعياً.

ويتضح من ذلك أن متوسط عدد المشاريع المقبولة تتركز في النشاط التجاري والخدمي معاً بنسبة 82 بالمئة من مجموع المشاريع المقبولة خلال فترة الفحص، بينما مثل متوسط عدد المشاريع المقبولة في النشاط الصناعي والحرفي والزراعي نسبة 17 بالمئة خلال الفترة نفسها، مما يتضح معه أن معظم مشاريع الصندوق ليست إنتاجية، وتذبذبت أعداد المشاريع المقبولة لجميع الأنشطة ما بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة الفحص فيما عدا عدد المشاريع المقبولة في النشاط الحرفي.

مشدداً على ضرورة معالجة العجز المالي في الميزانية

العجيل : إصلاح المنظومة الاقتصادية يحتاج لمتخذي قرار وخبرات قادرة على إدارة الأزمات

- الإصلاح الاقتصادي مشروط بتعظيم الإيرادات ووقف الهدر وتقليل المصروفات
- الارتباك في اتخاذ القرارات حول تفعيل حزمة اقتصادية عكس تدني مستوى الإدارة

خالد عبدالعزيز العجيل

دعا الباحث في الشؤون الاقتصادية المستشار خالد عبدالعزيز العجيل الى ضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يحقق التوازن في الايرادات والمصروفات دون تحميل المواطن الكويتي اعباء تدني اسعار النفط وتداعياتها وذلك بتنويع مصادر الدخل عبر تنفيذ مشاريع انتاجية وتشغيلية تهدف لزيادة معدل الايرادات وكذلك الحد من الهدر وخفض المصروفات عبر تبني اولوية في انجاز المشاريع التنموية .

وأضاف العجيل في تصريح صحافي ان خطة الحكومة التي تسعي الى تنويع مصادر الدخل لسد العجز المالي تستدعي ضرورة توجيه النظر نحو تفعيل التنمية الغذائية والزراعية من خلال توفير الاراضي لتوزيعها وفق ضوابط مشددة علي المبادرين من الشباب الطموح في المشاريع الزراعية والصناعية التي تعتمد علي الانتاج الزراعي التي تهدف لتشجيع مشاريع الاستزراع السمكي والثروة الحيوانية وهو ما يحقق الامن الغذائي الذي تفتقر له الدولة والذي كشفت عنه ازمة كورونا .

وذكر ان هناك ضرورة عاجلة لتعديل التشريعات التي تخدم وتطور الاقتصاد المحلي وتحفز جذب الاستثمارات المباشرة وذلك من خلال القضاء علي الروتين والبيروقراطية التي عرقلت تقدم الكويت بين مثيلتها من دول المنطقة ،موضحا انه يجب علي الادارة الاقتصادية الجديد ان تحرص علي اتخاذ الاجراءات الجريئة التي تصمد امام التجاذبات السياسية والمصالح الشخصية لنواب مجلس الامة وغيرهم من المتنفذين .

وقال العجيل إن اشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية يتطلب مزيدا من تسهيل الاجراءات التمويلية للتوسع في بناء مشروعات ذات جدوي اقتصادية حيوية تعزز من توفير الفرص الوظيفية للشباب الكويتي مما ينعكس ايجابا علي المجتمع من ناحية وبما يهدف الى تفعيل التوجهات الرامية لإصلاح المسار الاقتصادي وبما يتوافق مع ارشادات ونصائح المؤسسات الدولية وجهات التصنيف الائتمانية .

ولفت العجيل الى ان اعادة هيكلة الاقتصاد تعتمد بشكل اساسي علي ذوي الخبرات من الكوادر والكفاءات الوطنّية ،مشيرا الي ان الكويت تملك مقومات اقتصادية كبيرة تمكنها من تنفيذ القرارات الاستثمارية والتجارية التي تواكب حركة التنافس الشديد في دول المنطقة .

ونوه العجيل الي ضرورة دعم القطاع النفطي والصناعة النفطية كونها تمثل الشريان الاساسي للاقتصاد الوطني وذلك في ضوء التسارع التنافسي في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها ، مطالبا بأبعاد القطاع النفطي عن التدخلات السياسية الشخصانية والتي من شانها الاضرار بأعمال القطاع علي المستوي المحلي والعالمي كي لا تعرقل مسيرته المتطورة .

ويري العجيل ان اتخاذ قرارات استراتيجية سريعة للتوسع في مجال صناعة البتروكيماويات عالميا كرديف لإنتاج النفط يعزز من خطط تنويع ايرادات الدولة ، مؤكدا ان الكويت تحتاج الي ادارة قادرة علي اتخاذ القرار وتطوير نهج الادارة في كافة المجالات خلال مرحلة الاصلاح واعادة الهيكلة .

«فيتش» : الكويت الرابعة بالمنطقة في مؤشر مخاطر مبيعات السيارات

جاءت دولة الكويت في المركز الرابع من أصل 17 في المنطقة و51 من أصل 124 دولة في مؤشر مخاطر مبيعات السيارات ونظام المكافآت في سوقها.

وقالت وكالة فيتش، إن النتيجة الإجمالية للكويت في المؤشر بلغت 53.4 نقطة من أصل 100 نقطة منخفضة عن 59.8 نقطة في الربع الأخير من العام الماضي، لكنها لا تزال تتفوق في الأداء متوسط 45.4 نقطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومتوسط عالمي عند 50 نقطة.

وأشارت الوكالة إلى أن هذا الانخفاض في النتيجة الإجمالية يعود إلى حد كبير لانخفاض درجة الكويت لمؤشر نمو مبيعات السيارات إلى 11.3 نقطة خلال جائحة فيروس كورونا، هبوطاً من 75.8 نقطة في الربع الأخير من العام الماضي.

وأضافت: حصلت الكويت على 50 نقطة من أصل 100 في بند المكافآت ضمن المؤشر، ورغم حصولها على درجات مرتفعة في التقسيمات الحضرية (98.8 نقطة)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (76.6 نقطة) وملكية المركبات (72.6 نقطة)، فإن الكويت تعاني من انخفاض في بند الفئة العمرية للقيادة (21.8 نقطة) وشبكة نقل ذات جودة رديئة (29.8 نقطة)، ما يشكّل عبئاً على أداء المؤشر العام.

وأشارت الوكالة إلى أن الكويت سجّلت 58.5 نقطة في بند مخاطر مبيعات السيارات، ما يعني أن المخاطر والمكافآت متوازنة إلى حد ما، لافتة إلى أنه مع ذلك، فإن درجة المخاطر تعوقها بيئة تنظيمية سيئة للسوق (28.2 نقطة)، ما يصعب بيئة العمل المحلية لشركات السيارات في الكويت.

ولفتت إلى أن الكويت تعكس نموذج دول ثرية في المنطقة بمعدلات ضرائب منخفضة للغاية (97.6 نقطة للكويت)، ما سيجعلها أكثر جاذبية لشركات السيارات العاملة في البلاد لاستيراد سيارات بأعداد أكثر.

«المرافق العمومية» الكويتية تحقق ستة ملايين دينار أرباحاً صافية في 2019

أعلنت شركة إدارة المرافق العمومية الكويتية تحقيقها ستة ملايين دينار كويتي (نحو 19ر4 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بزيادة بلغت 5ر4 بالمئة مقارنة بعام 2018.

وقالت الشركة في بيان صحفي أمس الأربعاء إنها عقدت جمعيتها العمومية العادية والغير العادية للسنة 36 برئاسة رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد العبدالجادر وحضور ممثلي الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التجارة والصناعة وشركة المقاصة وممثل ديوان المحاسبة ومكتب رودل الشرق الأوسط للتدقيق المحاسبي.

وذكرت أن الجمعية العمومية غير العادية وافقت على تعديلات عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقا لقانون الشركات رقم السنة 2016 بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة.

وأوضحت أن الجمعية العمومية العادية اعتمدت تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2019 والموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 100 بالمئة من رأس المال عن السنة المالية المنتهية.

وأضافت أن العبدالجادر استعرض انجازات الشركة خلال 2019 ومن بينها تشغيل المساحة التجارية الخدمية في مدينة العمالة الوافدة بمنطقة صبحان والتي سيكون لها تأثير إيجابي على إيرادات الشركة بداية من 2020.

ونقل البيان عن العبدالجادر قوله إن الشركة تعمل على تسويق البلوكات المتبقية للتأجير في مدينة العمالة الوافدة بمنطقة الشدادية وصيانة مبنى سوق الذهب وتحسين الخدمات المقدمة لشاغليه ومرتاديه إلى جانب انجاز دراسة لتقييم مجال المخازن والمستودعات بمنطقة ميناء عبدالله.

وأضاف أن إجمالي الإيرادات المسجلة بلغ 535ر11 مليون دينار (نحو 37 مليون دولار) خلال 2019 مقارنة ب 814ر10 مليون دينار (نحو 9ر34مليون دولار) عام 2018 فضلا عن زيادة حقوق المساهمين خلال 2019 بنسبة 6ر21 بالمئة مقارنة بعام 2018.

يذكر أن شركة إدارة المرافق العمومية هي شركة مساهمة كويتية مقفلة مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار بغرض تنويع الاستثمار داخل الكويت من خلال إدارة وصيانة بعض المباني الخدمية والمجمعات التجارية ومدن العزاب السكنية ومواقف السيارات متعددة الأدوار والسطحية إلى جانب الساحات والميادين التاريخية بعد تطويرها.

النفط الكويتي يهبط إلى 41.33 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 17 سنتاً خلال التعاملات الأخيرة، ليصل إلى 41.33 دولار، مقابل 41.50 دولار يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، عمقت أسعار النفط خسائرها لأكثر من 7.5 بالمئة عند تسوية تعاملات أمس، ليسجل أدنى مستوى منذ يونيو الماضي، مع استمرار مخاوف تراجع الطلب على الخام وقوة الدولار.

وتعرض الخام الأمريكي للضغط وسط مخاوف من أن يؤدي الارتفاع المحتمل في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في أعقاب عطلة نهاية الأسبوع الطويلة احتفالاً بيوم العمال في الولايات المتحدة إلى ضعف الطلب على الوقود.

وأنهت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط جلسة أمس منخفضة 3.01 دولار لتسجل عند التسوية 36.76 دولار للبرميل، في حين هبطت عقود برنت 2.23 دولار لتبلغ عند التسوية 39.78 دولار للبرميل.

«هيومن سوفت» الكويتية تقرر إنهاء بعض أعمالها في 3 دول

قرر مجلس إدارة شركة هيومن سوفت القابضة بالموافقة على إغلاق وحل مراكز وشركات التدريب في 3 دول وهي الكويت والإمارات وقطر، وما ينتج عن ذلك من إجراءات والأثر المالي المترتب عليه.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، إن القرار جاء بعد مراجعة أداء مراكز وشركات التدريب التابعة لـ«هيومن سوفت» في الدول المُشار إليها والاطلاع على التقرير المُقدم من الرئيس التنفيذي والبيانات المالية ومناقشة الخيارات الممكنة لمعالجة الأمر.

وأوضحت الشركة أن مجلس الإدارة وافق كذلك على مخاطبة الشركاء في شركات التدريب بدولة قطر لمناقشة إغلاق وحل مراكز وشركات التدريب وتصفيتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة؛ نظراً لأن ملكية «هيومن سوفت» في شركات قطر هي فقط 40 بالمئة من رأسمال تلك الشركات.

ومن المتوقع أن يكون الأثر الناتج عن القرارات السابقة بحدود مليون دينار مُتضمناً مبلغاً قدره 270 ألف دينار انخفاضاً في قيمة الشهرة كما تم قيده في الربع الأول من العام الجاري.

كانت أرباح «هيومن سوفت» قد شهدت تراجعاً استثنائياً بالنصف الأول من العام الجاري سواء على مستوى الربع الأول أو الثاني من العام، وذلك بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). وسجلت الشركة أرباحاً بالنصف الأول من العام الجاري بقيمة 7.55 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة ذاتها من عام 2019 البالغة 17.08 مليون دينار، بانخفاض في الأرباح بنسبة 55.8 بالمئة.